



Research Centre in Industrial Technologies

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية



Research Centre in Industrial Technologies

عرض الصحافة المكتوبة و الإلكترونية من
2024-10-13 إلى 2024-10-10

سنة 2024

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"

تبيازة - أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بتبيازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهاناً وطنياً بالغ الأهمية" يتطلب تجديد جميع المتدخلين.



وقال الوزير في تصريح له خاتماً لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلham والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتنمية نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضاً التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلham والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

الشَّجَبَ

تمثيل البحث الجامعي قاطرة التنمية.. بداري: تحويل المعارف إلى منتجات قابلة للتصنيع والتسويق • منصات متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية • مكانة الأستاذ الجامعي الراقي عنوان رسالته النبيلة في بناء التحرب



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيزدور المؤسسات الاقتصادية للجامعة من خلال تمثيل منتجات البحث العلمي، وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

أوضح بداري، خلال جلسة علمية بالجامعة الشعبي الوطني، حضرت لطرح أسلحة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التخفيفية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشطة.

ويمثل المناسبة، لعزيز بداري دور القطاع في توفير الإمكانات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات، مشيراً في هذا الصدد إلى إملاق منصات الكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية ضد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي.

وذكر في ذات السياق، بأن الجامعة تسعى إلى تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع، وإيجاد حلول مبتكرة لمحنتف المسائل المطروحة فضلاً عن تطوير الفعلية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني.

وقالت بداري، بالنسبة إلى المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع، بالنظر مثلاً إلى رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإلتحاق المستند في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي.

نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الاقتصادية.. رهان وطني

خلال السماح لمرتكزات البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

وقال إن تعزيز مرتكز البحث بهذه الفروع سيريد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والمعنية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمرتكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، تستسمح بتنمية نتائج البحث التكنولوجي والتوصي بها من خلال منتجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، مما سيميز أيضاً التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة الإلتحام والمرآقبة الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمرتكز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمرآقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع شناختها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشمل 1000 عامل في مئتي المجال.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهمات هذه الشركة العمومية تتتمثل في ضمان الاستقلال الأفضل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتربية والخبرة والاستشارة.

من جهة أخرى، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بتباينه أن نقل التكنولوجيا من مرتكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يمثل "رهاناً وطنياً بالغ الأهمية" يتطلب تجسيد جميع المتطلبات.

وقال الوزير في تصريح له خلال زيارته عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلتحام والمرآقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير". أحد فروع مرتكز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببواسمعايل، أن الجزائر "رفقت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مرتكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من

دعا إلى تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة.. بداري:

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات رهان وطني

اعتبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بدباري، نقل التكتولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية رهاناً وطانياً في الاهتمام، ويطلب تجديد جميع المتدخلين، داعياً إلى مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تشريع قنوات البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

كريمة. ت
قال يداري خلال زيارته إلى شركة الإلحاد والمرأة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، التي تعتبر هرماً لمراكز البحث في تكنولوجيات الصناعية ببوساطعيل، أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال إسهام مراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وجارية. معتمراً تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سبزied من فضالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة

الشعبين الوطني خصصت لطريق الأسئلة
الشفوية، على ضرورة مواصلة الجهد
لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من
خلال تعميم نتائج البحث العلمي وجعل
الجامعة قاطرة لتنمية الوطنية. وأوضحت
بأن القطاع يواصل العمل لتعزيز دور
الجامعة في تحويل المعرف إلى منتجات
قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في
تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في
الإجراءات التعريفية الرامية إلى تعكين
الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة
مثّزاً دور القطاع في توفير الإمكانيات
البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس
في مختلف التخصصات، مع إطلاق
منصات التكنولوجيا متخصصة لتنمية
الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية.
ولفت بالمناسبة إلى المكانة الهامة التي
يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع،
بالنظر إلى رسالته التربوية في تكوين نخب
قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في
مختلف المجالات.

الجامعية والبحثية. كما أكد الوزير أن وجود
شركات عمومية اقتصادية تابعة لمركز
البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم
العالي، سيعزز بمتين نتائج البحث التكنولوجي
والخروج لها من خلال منتجات صناعية لها
هدايتها الاقتصادية ما يعزز حسّه التفاؤل
في السوق الوطنية. وأشار إلى هذا الصدد إلى أن
شركة الاتصال والمراقبة الخبرة الصناعية
والمعلوماتية، عملت على تطبيق
عديد نتائج البحث العلمي المحققة بمركز
البحث في التكنولوجيات الصناعية، سواء من
خلال منتجات صناعية أو خدمات تتعلق
بتكنولوجيا وإنترنت وأجهزة المراقبة. وكشف عن
اعتزم الشركة توسيع نشاطها في آفاق 2026،
بوضع برنامج لتشغيل 1000 عامل في شتي
المجالات.

تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة لتنمية

وكان وزير التعليم العالي والبحث قد
أكّد قبل ذلك، خلال جلسة علنية بالمجلس

بداري يشدد على نقل التكنولوجيا
من البحث إلى المؤسسات الاقتصادية

منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من الأعمال التطبيقية

مواردها البشرية تهدف إلى
تشغيل 1000 عامل في شتى
المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه
المؤسسة، لعم حاج جيلالي،
إلى أن مهام هذه الشركة
العمومية تمثل في ضمان
الاستغلال الأمثل لنتائج
البحث والمساهمة في خلق
الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح
المؤسسات الصناعية في مجال التكوين
والتدريب والخبرة والاستشارة.
وفي سياق آخر، أكد بداري، الخبير
بالجهاز الرئاسي العام، خلال جلسة علنية
بالجامعة الشعبية الوطنية، حرصت
لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء
الحكومة.

أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور
الجامعة في تحويل المعارف إلى
منتجوحاً قابلة للتصنيع والتسيير
والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني،
خاصة في ظل الإجراءات التخفيفية
الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء
مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع
في توفير الإمكانات البيداغوجية للرفع
من مستوى التدريب في مختلف
التخصصات، مشيراً في هذا الصدد إلى
إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة
لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال
التطبيقية قصد رفع مستوى
التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق، بأن الجامعة
تسعي إلى تطوير نظام التعليم العالي
والبحث العلمي وجملة يواكب التطورات
التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول
مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة،
قصد المساهمة الفعلية في تحقيق
التنمية على المستويين المحلي
والوطني".

ولفت بداري بالمناسبة، إلى "المكانة
العالية التي يحظى بها الأستاذ الجامعي
في المجتمع، بالنظر - مثلاً - إلى
رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة
على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف
المعاهد والمشاركة في تحقيق الرهاء
الاجتماعي".



ك. لـ

أكد وزير التعليم العالي
والبحث العلمي، كمال بداري،
الخميس، بمناسبة زيارته إلى نقل
التكنولوجيا من مراكز البحث
العلمي إلى المؤسسات
الاقتصادية يعتبر "رهاناً
وطنياً بالأهمية" يتطلب
تحفيذ جميع المتدخلين.

وقال الوزير، في تصريح له خاتماً
لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية
الاقتصادية "شركة الأبحاث والمراقبة،
الخبرة الصناعية والاستشارات
والتطوير". أحد فروع مركز البحث في
ال TECHNOLOGIES الصناعية ببور سعيد،
أن الجزائر رفعت رهان نقل
التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث
إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال
السماح لمرکز البحث العلمي
باستحداث فروع اقتصادية وصناعية
وتجارية.

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه
الشروط سيزيد من فعالية العلم
والمرأفة، والدور المقاولاتي
والاقتصادي للمؤسسة الجامعية
والبيضاء.

كما أكد بداري أن وجود شركات
عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث
العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي،
مستسجم بتشكل نتائج البحث
الטכנولوجي والتوصي لها من خلال
منتجوحاً صناعية لها فعاليتها
الاقتصادية، ما سيعزز أيضاً التأمين في
السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة
الإبحاث والمراقبة، الخبرة الصناعية
والاستشارات والتطوير، عملت على
تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي
المعنفة بمركز البحث في التكنولوجيات
الصناعية على أرض الواقع سواء من
خلال منتجوحاً صناعية أو خدمات
أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة
والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن
ذات الشركة تعزز توسيع نشاطها في
آفاق 2026، بوضوحاً لبرنامج تدعيم

وزير التعليم العالي والبحث العلمي يؤكد

رهان نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور كمال بدراوي، أول أمس، أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية، كرهان وطني بالأهمية، وذلك من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذه النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

ولفت الوزير في ختام زيارته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة الالحام والمرابطة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوماساعيل في تبازة، أن الجزائر رفعت رهان وطني بالأهمية يتمثل في نقل التكنولوجيا من مراكز البحث في التكنولوجيا الصناعية إلى المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يستدعي تجند جميع المتدخلين، ويتم تجسيد الرهان من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذا النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

كما أكد الوزير بدراوي أن الأمر يتعلق بجهودات تعتبر ثمرة هذا الرهان، ما سيعزز فعالية العلم والمعرفة من جهة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية من جهة أخرى على السواء، وهذا تجسيد المعاوين برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أفق 2030.

وحسب الوزير، فإن هذا النوع من الشركات العمومية الاقتصادية التابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، سيسمح بتنمية نتائج الأبحاث التكنولوجية والترويج لها من خلال منتجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية مما سيعزز أيضاً التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

وبخصوص شركة الالحام والمرابطة، أشار بدراوي إلى أن هذه الأخيرة عملت على تطبيق وتنمية العديد من نتائج البحث العلمي المحققة على مستوى مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية من خلال

المنتجات الصناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة. فيما أكد الوزير على مواصلة بذل المجهودات بنفس النسق لتطوير أداء الشركة التي تحظى حالياً بحصرية وطنية في عديد النشاطات مع مؤسسات عمومية كبيرة على غرار سوناطراك وسومنغاز ما يؤهلها على غرار مراكز بحثية أخرى.

إلى المساهمة لتحقيق استراتيجية برنامج رئيس الجمهورية الرامي لتعزيز الدور الاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية الجزائرية. كما أكمل الوزير إلى أن شركة الالحام والمرابطة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، عازمة أن تصل في أفق 2026 إلى توسيع نشاطها، لا سيما من خلال تسطير برنامج لتدعم مواردها البشرية يصل لتوظيف 1000 موظف في شتن المجالات أفق 2027، وهو ما يؤكد أهمية مثل هذا النوع من المؤسسات ذات الأسهم.

وعن مهام هذه المؤسسة، أوضح مديرها حاج جيلاي لمدين أن تنصب في ضمان استقلال أمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الشروءة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين التدريب والخبرة والاستشارة، كما أن مجال تدخلها يكون في تقديم الدراسات والخبرات والتحاليل وفق نظام الفحص والمرابطة دون تدمير وهي أداة علمية تستعمل بمراقبة فعالية وجودة المنتوجات الصناعية قبل تشغيلها وكذا تقديم دورات تكوينية تأهيلية لمهنة اللحام في مجال الصناعات المطاافية والبترولية، إلى جانب الرقابة التنظيمية لأجهزة ضغط الغاز والبخار والمعدات الكهربائية ومرافق الشركات للحصول على شهادات أيزو 17025/17020، وبنت الشركة خطة تطوير مستقبلية ترمي إلى التحكم في التقنيات الحديثة والمتطرفة لمرابطة الآليات (الموجات الموجهة والتوصير الشعاعي الرقمي)، إلى جانب توسيع نطاق عمل الشركة إلى مجالات متقدمة أخرى، وهي الخطة التي تعتمد عليها الشركة في بلوغ أهدافها المسطرة.

بـ. سليم

من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية

بداري يراهن على تحويل المعرفة إلى منتجات قابلة للتصنيع والتسويق

للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية الاقتصاديةتابعة لمراكم الباحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، «ستسعي تثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتجات من صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما يعزز أيضاً التناقض في السوق الاقتصادية الوطنية». وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة «الإلام والمرأفة» الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمرافق. وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، وبوضعها لبرنامج تدريم مواردها البشرية يهدف إلى تشكيل 1000 عامل في شتى المجالات. بدورة، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهم هذه الشركة العمومية تمثل في ضمان الاستقلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الشروط وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

■ ج.ن

والوطني». ولفت بداري بالمناسبة إلى «المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع، بالنظر — مثلاً — إلى رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاق المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي».

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية رهان وطني بالأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بمناسبة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يتعين «رهاناً وطنياً بالأهمية» يتطلب تعزيز جميع المتدخرين. وقال الوزير في تصريح له خاتماً لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية «شركة الإلام والمرأفة»، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببواسعambil، أن الجزائر «رفقت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكم الباحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية». وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيساهم من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاني والاقتصادي

■ أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، على ضرورة موافقة المهدود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية. وأوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع « بواسطه العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعرفة إلى منتجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفizية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة». وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في « توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات ». مشيراً في هذا الصدد إلى إطلاق « منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي ». وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى « تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة ل مختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي

بداري يؤكد على تعزيز الدور
الاقتصادي للجامعة

نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات رهان وطني

وصناعية وتجارية.

وأبرز بأن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والمتحدة، مؤكدا أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسعى بتشين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتجات صناعية لها فاعليتها الاقتصادية، مما يعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية. من جهة أخرى أكده وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، خلال جلسة علنية بالجامعة الشعبى الوطنى خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، على ضرورة مواصلة المجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تشين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية. وأوضح بداري أن قطاعه بواسطه العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعرفة إلى منتجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطنى، خاصة في ظل الإجراءات التعديلية الرامية إلى تكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة.

ص 4



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجسيد جميع المتطلبات، مزكدا حرص قطاعه على مواصلة المجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تشين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية وفي تصريح للصحافة على هامش زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية «شركة الإسلام والمراقبة، المفيرة الصناعية» والاستشارات والتطوير، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية في بوسعييل، بولاية تبازة، أكد بداري أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية

اعتبره رهانا وطنياً بالأهمية

بداري يعول على نقل التكنولوجيا للمؤسسات الاقتصادية

التحولوجيات الصناعية على أرض الواقع، سواء من خلال منتجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستثمار والمراقبة. وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدريم موارده البشرية بهدف إلى تنفيذ 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، ثمن السيد مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلاني، إلى أن مهم هذه الشركة العمومية تتمثل في سسان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق النروء وتقدم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستثمار.

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والتور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية. كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية تخصصية ثانية لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، مستسماً بمتغير نتائج البحث التكنولوجي والتزويج لها من خلال منتجات صناعية لها فاعليتها الاقتصاديه ما سيعزز أيضاً المتنافسين في السوق الاقتصادية الوطنية.

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة الإلحاد والرقة، الخيرية الصناعية والإستشارات والتطوير، أخذ فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية بمواساته، أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع الاقتصادية وصناعية وتجارية.

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نعيم بداري، يوم الخميس بببيلاة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعنـر رهاناً وطنياً بالـأهمية يخـطـل تجـيـيد جـمـعـ المـتـدـخـلـينـ. وـقـالـ الـوزـيرـ فيـ تصـريحـ لهـ خـتـاماـ لـ زـيـارةـ عـمـلـ إلىـ المؤـسـسـةـ العمـومـيـةـ الإـقـتصـاديـةـ شـرـكـةـ الإـلـاحـامـ والـمرـاقـبةـ الـخـيرـيـةـ الصـنـاعـيـةـ والإـسـتـشـارـاتـ والتـطـوـيرـ. أحدـ فـروعـ مرـكـزـ الـبـحـثـ فيـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الصـنـاعـيـةـ بـموـاسـاتـهـ. أنـ الـجـزاـئـرـ رـفـعـتـ رـهـانـ نـقـلـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الصـنـاعـيـةـ منـ مـرـاكـزـ الـبـحـثـ إـلـىـ الـمـؤـسـسـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ منـ خـلـالـ السـماـحـ لـمـرـاكـزـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ باـسـتـدـارـاثـ فـروعـ الـإـقـتصـاديـةـ وـصـنـاعـيـةـ وـتـجـارـيـةـ.

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، اليوم الخميس بتبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهاناً وطنياً بالغ الأهمية" يتطلب تجديد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاماً لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلham و المراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببواسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "يسهم بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتجات صناعية لها فاعليتها الاقتصادية، مما سيعزز أيضاً التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلham و المراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة و وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتمد توسيع نشاطها في أفق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث و المساعدة في خلق الثروة و تقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب و الخبرة و الاستشارة.

بداري : نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهانا وطنياً مهماً



قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري من ولاية تبازة أمس الخميس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهاناً وطنياً مهماً.

وأكّد بداري في تصريح له للصحافة عقب اختتامه لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الالحام والمرآقية الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوسماعيل، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهاناً وطنياً بالغ الأهمية" يتطلب تجنبه جميع المتدخلين.

وفي هذا الشأن، أشار الوزير بداري إلى رفع الجزائر رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

واعتبر ذات الوزير أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

هذا وشدد كمال بداري على أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسمح بتنمية نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضاً التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

بداري: نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى الشركات رهان بالغ الأهمية



أكَدَ وزَيْرُ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَالبَحْثِ الْعَلَمِيِّ كَمَالَ بَدَارِيَّ، الْيَوْمَ الْخَمِيسَ بِتِبَيَّازَةَ أَنَّ نَقْلَ التَّكْنُولُوْجِيَا مِنْ مَرَاكِزِ الْبَحْثِ الْعَلَمِيِّ إِلَى الْمَؤْسَسَاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ يَعْتَبَرُ "رَهَانًا وَطَنِيًّا بِالْأَهْمِيَّةِ" يَتَطَلَّبُ تَجْنِيدَ جَمِيعِ الْمُنْتَدَلِّينَ.

وَقَالَ الْوَزَيْرُ فِي تَصْرِيْحٍ لَهُ خَتَامًا لِزِيَارَةِ عَمَلٍ إِلَى الْمَؤْسَسَةِ الْعَمُومِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ "شَرْكَةِ الْإِلَاحِ وَالْمَراقبَةِ، الْخَبَرَةِ الصَّنَاعِيَّةِ وَالْإِسْتَشَارَاتِ وَالْتَّطَوِّيرِ"، أَحَدَ فَرَوْعَ مَرْكَزِ الْبَحْثِ فِي التَّكْنُولُوْجِيَا الصَّنَاعِيَّةِ بِبُو إِسْمَاعِيلَ، أَنَّ الْجَزَائِرَ "رَفَعَتْ رَهَانَ نَقْلِ التَّكْنُولُوْجِيَا الصَّنَاعِيَّةِ مِنْ مَرَاكِزِ الْبَحْثِ إِلَى الْمَؤْسَسَاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ مِنْ خَلَالِ السَّماحِ لِمَرَاكِزِ الْبَحْثِ الْعَلَمِيِّ بِاسْتَحْدَاثِ فَرَوْعِ اِقْتَصَادِيَّةِ وَصَنَاعِيَّةِ وَتَجَارِيَّةِ".

وَقَالَ أَنَّ تَعْزِيزَ مَرَاكِزِ الْبَحْثِ بِهَذِهِ الْفَرَوْعِ سَيُزِيدُ مِنْ فَعَالِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالدُّورِ الْمَقْلُوْلَاتِيِّ وَالْاِقْتَصَادِيِّ لِلْمَؤْسَسَةِ الجَامِعِيَّةِ وَالْبَحَثِيَّةِ.

كَمَأَكَدَ السَّيِّدُ بَدَارِيَّ أَنَّ وَجُودَ شَرْكَاتِ عَمُومِيَّةِ اِقْتَصَادِيَّةِ تَابِعةٍ لِمَرَاكِزِ الْبَحْثِ الْعَلَمِيِّ تَحْتَ وَصَাযَةِ قَطَاعِ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ، "سَتَسْمَحُ بِتَثْمِينِ نَتَائِجِ الْبَحْثِ التَّكْنُولُوْجِيِّ وَالتَّروِيجِ لَهَا مِنْ خَلَالِ مَنْتُوجَاتِ صَنَاعِيَّةٍ لَهَا فَعَالِيَّةٍ اِقْتَصَادِيَّةٍ، مَا سَيُعَزِّزُ أَيْضًا التَّنَافُسَ فِي السُّوقِ الْاِقْتَصَادِيِّ الْوَطَنِيِّ".

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"

أكاديمياً وبحثياً، يتيح إمكانية نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية، وذلك بفضل تعاون مراكز البحث العلمي مع القطاع الصناعي والتجاري، مما يتيح إمكانية تطبيق العديد من التقنيات لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

الخبرة الصناعية الفرعية باستحداث فروع اقتصادية وصناعية والاستشارات والتطور، عملت على تعزيز مراكز البحث وقول أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية لعمالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي وعلى أرض الواقع سواء من خلال مخرجات صناعية أو الاقتصادية للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية بالتكوين والاستشارة والمرابطة، تابعة لمراكز البحث العلمي تعتزم وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتشريع توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية والترويج لها من خلال يهدف إلى تشغيل 1000 مخرجات صناعية لها عامل في شتى المجالات.

فعاليتها الاقتصادية، ما يدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لسمين حاج جمالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتضمن في وأنشأ في هذا الصدد إلى أن شركة "الإنماء والمرابطة، خلال السماح لمراكز البحث

أكاديمياً وبحثياً، يتيح إمكانية نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية، وذلك بفضل تعاون مراكز البحث العلمي مع القطاع الصناعي والتجاري، مما يتيح إمكانية تطبيق العديد من التقنيات لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

وقد أكيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية بالتكوين والاستشارة والمرابطة، تابعة لمراكز البحث العلمي تعتزم وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتشريع توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية والترويج لها من خلال يهدف إلى تشغيل 1000 مخرجات صناعية لها عامل في شتى المجالات.

فعاليتها الاقتصادية، ما يدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لسمين حاج جمالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتضمن في وأنشأ في هذا الصدد إلى أن شركة "الإنماء والمرابطة، خلال السماح لمراكز البحث

وزير التعليم العالي :

نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الاقتصادية رهان وطني بالغ الأهمية



أفق 2026، بوضعها لبرنامج تدريم مواردها البشرية بهدف، إلى تشغيل 1000 عمل في شتى المجالات. بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلاوي، إلى أن مهمه هذه الشركة العمومية تتتمثل في ضمان الاستقلال المطل للنتائج البحث الصناعية على أرض الواقع سواء من والمساهمة في خلق الزراعة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارية.

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بدراوي، بتبيازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهاناً وطنياً بالغ الأهمية»، يتطلب تجديد جميع المتطلبات.

وقال الوزير في تصريح له خاتماً لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية، «شركة الإلحاد والمرافقية الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية برواسنائيل، أن الجزائر درفت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمرتكز البحث العلمي باستحداث هر نوع اقتصادية وصناعية وتجارية».

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاني والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية. كما أكد السيد بدراوي أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، «ستسمح بتشجيع نشاط البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضاً للتنافس في

Le transfert de la recherche vers les entreprises économiques "un enjeu national crucial"

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé jeudi à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un "enjeu national crucial" nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés.



"L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales", a indiqué le ministre dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) "Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement", une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismail.

Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche.

L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur, "permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a souligné, à ce titre, que la "Société de Soudage, contrôle et expertise Industrielle" a œuvré à l'application de nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le CRTI à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi.

Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté.

De son côté, le directeur de la même société, Lamine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, contribuer à la création de la richesse et apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.

Le transfert de la recherche vers les entreprises économiques "un enjeu national crucial"

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé jeudi à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un "enjeu national crucial" nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés.

"L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales", a indiqué le ministre dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) "Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement", une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismail.



Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche.

L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur, "permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a souligné, à ce titre, que la "Société de Soudage, contrôle et expertise Industrielle" a œuvré à l'application de nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le CRTI à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi.

Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté.

De son côté, le directeur de la même société, Lamine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, contribuer à la création de la richesse et apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.



ENTREPRISES ÉCONOMIQUES.

Valoriser les programmes de recherche

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé, jeudi dernier, à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un «enjeu national de grande importance» nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés. «L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales», a indiqué le ministre, dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE), «société de soudage, de contrôle, d'expertise industrielle, du conseil et de développement», une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (Crti) de Bou Ismail. Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche. L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur «permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national», a-t-il soutenu. Baddari a souligné, à ce titre, que la «société de soudage, de contrôle et d'expertise industrielle» a œuvré à l'application d'un certain nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le Crti à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi. Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté. De son côté, le directeur de la même société, Lumine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, à contribuer à la création de richesse et à apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.

ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

Les centres de recherche au service des entreprises

LE TRANSFERT de la recherche vers les entreprises économiques est un «enjeu national crucial» nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés, a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddai. Il s'agit, selon le ministre, du transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques. «L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche scientifiques vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales», a indiqué le ministre, dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) «Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développements», une filiale du Centre

de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismaïl, à Tipasa. Baddai a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche. L'existence d'entreprises publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, «permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficacité économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national», a-t-il soutenu.

L. L.